الأهرام

المصدر :

التاريخ :

تقرير البنك الدولي يتجاهل مسئولية اسرائيل عن تدهور الاقتصاد الفلسطيني

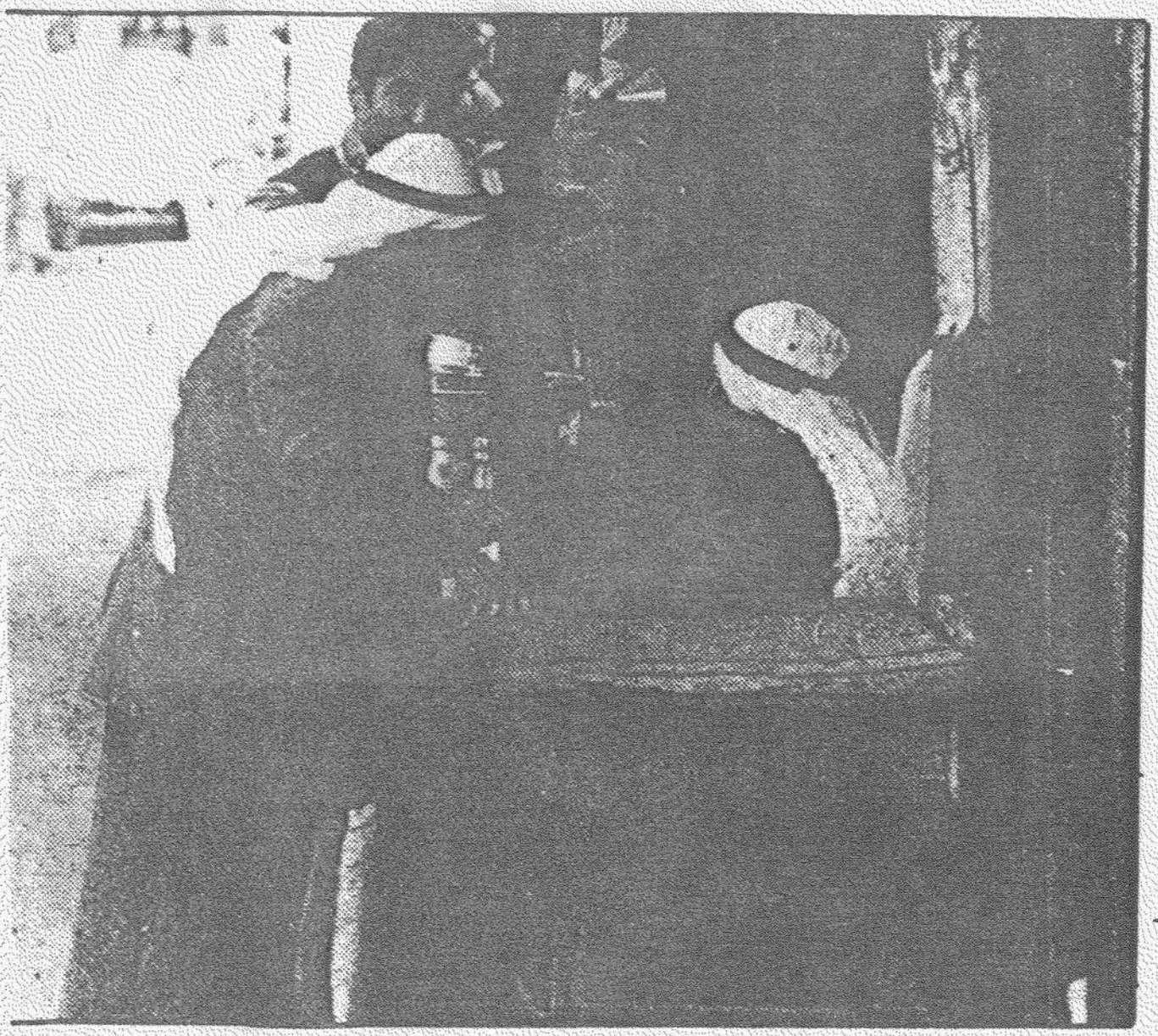

● حوار مع تاجر فلسطيني امام حانوته ●

عمان ـ عارف سليم :

انتقد السيد محمد زهدي التشاشيبي رئيس الدائرة الاقتصادية في منظمة التحرير الفلسطينية، التقرير الذي اعدته خمس فرق من البنك الدولي حول التنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وقال ان فرق البنك تحاشت اظهار مسئولية اسرائيل عن التدهور الاقتصادي في الاراضي المحتلة، والتشوهات التي سببتها سياستها كما استثنت التعامل مع القدس العربية.

يتعاطى التقرير الدولي الاوضاع في المناطق المحتلة باستثناء القدس تحت ذريعة وجود خلافات حول تعريف الاراضي المحتلة ونقصان المعلومات عن القدس، وهذا موقف سياسي مرفوض كما تدعي بعثات البنك الدولي قلة المعلومات عن المستعمرات الاسرائيلية، مع ان البيانات والمعلومات متوافرة.

ويتعامل جغرافيا مع الضفة الغربية وقطاع غزة، ويستثني القدس صراحة مع انه يعلم ان القرارات الدولية، وحتى الولايات المتحدة ترفض قرار سلطات الاحتلال بضم القدس وتوسيع حدودها البلدية، ويتجاهل ايضا ان مثلث اليرموك اراضي فلسطينية محتلة. هذه الاراضي

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

ذات الاهمية الاستراتيجية والاقتصادية، وتجعل فلسطين هي الدولة العربية الثالثة المشاطئة لنهر اليرموك وليس اسرائيل.

وليس صحيحا ان الاراضي المحتلة قد شهدت نموا اقتصاديا بنتيجة فرص العمل التي وفرها الاقتصاد الاسرائيلي للعمالة الفلسطينية حيث الحقت سلطات الاحتلال اضرارا كبيرة بقطاعات الزراعة والصناعة والانشاءات والاسكان والسياحة، وتركت الطبقة العاملة امام خيارين، اما الهجرة القسرية او البحث عن عمل باجر متدن في الاقتصاد الاسرائيلي.

ويبين ان بعض المتاعب الاقتصادية التي عانت منها الاراضي المحتلة في الثمانينات تعود الى التراجع الذي اصاب الاقتصاد العالمي عامة، واقتصاد الشرق الاوسط بصورة خاصة، وهي ميناء غزة، يخالف المنطق والحقيقة، ذلك ان اي بلد مهما كانت علاقاته طيبة مع الدول المجاورة لايستطيع الاستغناء عن مرفأ خاص به اضافة الى مايوفره هذا المشروع من فرص عمل دائمة في قطاع غزة.

وبالنسبة للمياه، وان حلا بعيد المدى تتحقق في قيام ادارة مشتركة لموارد المياه المشتركة، فان هذا الطرح يتجاهل انه قبل الادارة المشتركة يجب ان يستعيد العرب والفلسطينيون حقوقهم في مياه حوض الاردن وموارد المياه السطحية والجوفية في فلسطين.

ويضيف التقرير انه فيما يتعلق بالتغيرات المحتملة في الهيكل الانتاجي للاقتصاد، فلاشك ان هناك بعض المجال للتوسع في الانتاج الزراعي والصناعي اذا ما ازيلت القيود المفروضة على القطاع الخاص حاليا.

والحقيقة التي يجب ان تقال : ان هناك مجالا كبيرا لزيادة الانتاج الزراعي عندما يزول الاحتلال، وذلك باستصلاح مساحات شاسعة من الاراضي في الضفة والقطاع، واستعادة حقوق الشعب الفلسطيني لموارده المائية وتطبيق نمط زراعي يتناسب واحتياجات اسواق التصدير وكذلك في قطاع الصناعة، فان زوال الاحتلال وتوفير وسائل التمويل عن طرق المصارف المخصصة، سيشجع كثيرا على النهوض بهذا القطاع فالمسالة ليست زوال القيود على نشاط القطاع الخاص بل اولا وقبل كل شيء زوال الاحتلال والقيود التي فرضها، كما ان الحديث عن محدودية الموارد الطبيعية كمعوق للتصنيع غير دقيق، اذا عرفنا ان بعض التجارب العالمية كاليابان وكوريا قد علمتنا ان محدودية الموارد الطبيعية لاتقف حائلا دون نهوض صناعي مرموق.

التقرير حدد سبعة مجالات يجب اجراء تعديلات فيها لخلق جو ملائم لقيام تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة. ولكنه اغفل عنصرا هاما وهو تنمية الموارد البشرية. ويدعي ان اسرائيل تنفق اموالا في الاراضي المحتلة من خزينتها لمصلحة الفلسطينيين فعلى سبيل المثال يتحدث التقرير عن استخدام الفلسطينيين للبنية التحتية التي انشاتها اسرائيل لخدمة المستوطنات والمستوطنين متجاهلا الضرر الكبير الذي الحقته هذه المستوطنات بالاقتصاد الفلسطيني.

وهناك تقارير ودراسات اعدتها بعثات للامم المتحدة حول الاثار السلبية لهذه المستعمرات على الاقتصاد الفلسطيني وتطالب بعثات البنك الدولي بقيام الية لتوجيه وتنسيق

تعكس ايضا قضايا هيكلية رئيسية في الاقتصاد الفلسطيني نشأت مع الزمن، والتي اذا ماتركت بدون معالجة فستؤدي الى عرقلة احتمالات النمو الاقتصادي للاراضي المحتلة مستقبلا.

لقد تجاهل تقرير البنك الدولي ان سلطات الاحتلال قد اخفت باستمرار اجمالي الايرادات التي تحصل عليها من الرسوم والمكوس والضرائب والغرامات في الاراضي المحتلة وانها لاتنشر اية ميزانيات، وتورد القسم الاكبر من حصيلة تلك الايرادات الى الخزينة الاسرائيلية لكن بعض المصادر والمراجع قدرت ان الفائض الذي تراكم لدى اسرائيل من حصيلة الضرائب، يتراوح مابين ٨٠٠ و ٩٠٠ مليون دولار سنويا منذ بداية الاحتلال.

ويقترح البنك الدولي دمج شبكات الاتصالات والكهرباء في الاراضي المحتلة مع اسرائيل مع ان بعثاته تعلم مدى مايعانيه الفلسطينيون من تعسفات القائمين على مايسمى بشركة الكهرباء القطرية الاسرائيلية، وكان الاجدر الاشارة الى اهمية ربط شبكة الكهرباء في البلاد العربية التي هي قيد التنفيذ في الوقت الحاضر، لما يوفره على المستهلك الفلسطيني من نفقات.

وان التدهور الذي اصاب قطاع

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

السياحة في الاراضي المحتلة، ليس بسبب الاوضاع السياسية وعدم الاستقرار، وانما بسبب الاجراءات التعسفية الاسرائيلية في المنافسات التي تنشط فيها السياحة.

ويقول التقرير حول ماأسماه بالاندماج الاقتصادي بين الاراضي المحتلة واسرائيل وقد اصبح متشابكا ولاسبيل الى الخلاص منه، علما بأن هذا الاندماج القسري يشكل اهم تشوه اصاب الاقتصاد الفلسطيني، ولن يكون من الصعب على ادارة اقتصادية على كفاءة ان تعيد هيكلة التجارة الخارجية بشكل يخدم التكامل الاقتصادي مع الدول العربية المجاورة وينهي التبعية للاقتصاد الاسرائيلي. ومايقترحه تقرير البنك الدولي من اقامة منطقة تجارة حرة بين الاراضي المحتلة واسرائيل، لايمكن ان يشكل انطلاقة للتحرر من التبعية التي فرضتها اسرائيل على التجارة الخارجية الفلسطينية.

وان ماجاء في التقرير من ان استخدام الموانىء الاردنية والاسرائيلية والمصرية يمكن ان يؤدي الى الاستغناء عن استثمار ضخم في مشروع المعونة الخارجية، تتولى التوفيق بصورة خاصة بين مصالح الجهات المانحة والافضليات التي تختارها، وبين اولويات التنمية في الاراضي المحتلة، فأية مصالح اجنبية هذه التي يمكن ان تراعيها اولويات التنمية ؟

وان الاقتراحات المتعلقة بضرورة تخلي المجالس البلدية عن دورها المباشر في تزويد المواطنين بالكهرباء والماء الى الهيئات العامة التي تعمل بأسلوب تجاري قد لاتصلح لمرحلة انتقالية، يجب ان تتولى فيها السلطة المركزية والمجالس البلدية مسئوليتها في تأمين الخدمات الاساسية للمواطنين. كذلك الامر بالنسبة للقطاع الخاص الذي اقترح التقرير بأن يتولى مهمة انشاء بنك استثماري، فهذه مهمة لايستطيع ان ينهض بها القطاع الخاص ولابد من دور اساسي في هذا المجال للقطاع العام.

والاساس لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدمية ليس في رفع مستوى خدمات البنية التحتية بل ان العنصر الاهم هو ان تتولى سلطة وطنية فلسطينية صلاحية اتخاذ القرار الاقتصادي واعداد خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تلبي الحاجات الاساسية للمجتمع.

ويركز تقرير بعثات البنك الدولي على استثمارات القطاع العام ولم يورد مدى الحاجة الى استثمارات القطاع الخاص في مجالات كالزراعة والصناعة والسياحة والاسكان، ونحن نختلف مع واضعي التقرير حول هذه النقطة بالذات. فقضية الاسكان في الاراضي المحتلة لايستطيع القطاع الخاص تحمل مسؤولية معالجتها مع الاعتراف بأن له دورا محدودا في هذا المجال لأن حجم مشكلة الاسكان يتجاوز قدرات هذا القطاع، ان مؤسسات الاسكان العامة مطالبة في المرحلة الانتقالية بأن توفر التمويل اللازم لبناء « ١٨٠ » الف وحدة سكنية خاصة لفئتي محدودي الدخل وذوي الدخل المتدني. وتجارب مصر والاردن في هذا المجال جديرة بالدراسة والاهتداء بها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية